

البنك المركزي العراقي
البيانات المالية
(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)
31 كانون الأول 2010
(مع تقرير مدققي الحسابات المستقلين)

البنك المركزي العراقي
المحتويات

صفحة	
3 - 1	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
4	بيان المركز المالي
5	بيان الدخل الشامل
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية
7	بيان التدفقات النقدية
33 - 8	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى وزارة مالية الحكومة العراقية ومحافظ البنك المركزي العراقي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للبنك المركزي العراقي ("البنك")، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2010 وبيانات الدخل الشامل، التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما أنها مسؤولة عن نظام ضبط داخلي تحدده الإدارة على أنه ضروري لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء مادية، سواء تلك الناتجة عن غش أو تلك الناتجة عن أخطاء غير متعمدة.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى التدقيق الذي قمنا به. لقد أجرينا تدقيقاً وفقاً لقواعد التدقيق الدولية. إن هذه القواعد تستدعي منا مراعاة متطلبات آداب المهنة وتنظيم وتأدية التدقيق للوصول إلى ضمان معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

ينطوي التدقيق على القيام بإجراءات للحصول على إثباتات التدقيق بخصوص المبالغ والافصاحات في البيانات المالية. إن الإجراءات المعتمدة تستند إلى تقييم المدقق، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو أخطاء غير متعمدة. وفي تقييم المخاطر، يأخذ المدقق بالاعتبار نظام الضبط الداخلي ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية من قبل البنك بهدف تنظيم إجراءات تدقيق ملائمة وفقاً للظروف الراهنة، إنما ليس بهدف إبداء الرأي في فعالية نظام الضبط الداخلي للبنك. كما يتضمن التدقيق تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة وعدالة التقديرات المجراة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم عام لعرض البيانات المالية.

باعتقادنا إن الإثباتات التي حصلنا عليها من جراء التدقيق هي كافية ومناسبة لتوفير الأساس لإبداء رأينا المتحفظ.

أساس إبداء الرأي المتحفظ

I كما هو مبين في الايضاح (8) حول البيانات المالية، تتضمن البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2010 أرصدة قديمة قائمة في بنوك أجنبية بقيمة 1,787,036 مليون دينار عراقي (2009: 1,882,991 مليون دينار عراقي) احتسب لها مخصص تدني بالكامل كما في 31 كانون الأول 2010 و2009. بالإضافة إلى ذلك قام البنك المركزي العراقي خلال أعوام 2005 و2006 و2007 بشطب أرصدة بنوك أجنبية بمبلغ 1,071,942 مليون دينار عراقي. إن الحسابات التي تم اثبات مخصصات لها وتلك التي تم شطبها تتضمن أرصدة بقيمة 401,310 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2010 (2009: 389,251 مليون دينار عراقي) سبق وأن حولت من بنوك أجنبية معينة إلى حساب صندوق تنمية العراق حسبما اقتضى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1482 لعام 2003. لم تقم وزارة المالية بتأييد المبالغ التي يمكن استردادها من صندوق تنمية العراق إلى البنك المركزي العراقي.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

- 2 كما هو مبين في الإيضاح (28) حول البيانات المالية، بلغت أرصدة الالتزامات الانتمائية خارج بنود الميزانية غير المسددة للبنك المركزي العراقي 52,719 مليون دينار عراقي (2009: 52,960 مليون دينار عراقي)، والتي يظهر فيها البنك المركزي العراقي كضامن للمديونية بالإضافة إلى خطابات ضمان وكفالات متعلقة بالبنك المركزي العراقي ومؤسسات حكومية أخرى. نظراً لعدم دقة سجلات البنود خارج الميزانية وعدم توفر معلومات كافية، لم نتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا للتأكد من صحة وقيمة هذه الأرصدة. إضافة إلى ذلك، فإن تأثير هذه البنود خارج الميزانية على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2010، إن وجد، غير مؤكد ولا يمكن تحديد قيمته في هذه المرحلة.
- 3 كما هو مبين في الإيضاح (28) حول البيانات المالية، أقامت جهات مختلفة دعاوى قانونية في دول مختلفة ضد البنك المركزي العراقي لسداد ديون مستحقة على البنك المركزي العراقي ومؤسسات أخرى تابعة للحكومة العراقية بمبلغ 841,758 مليون دينار عراقي (2009: 2,602,797 مليون دينار عراقي). إن النتيجة النهائية لتلك الدعاوى القانونية وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2010، إن وجدت، غير مؤكدة ولم يتم تقييمها واحتساب مخصص لها. لم نستلم أي تأييدات من المستشارين القانونيين للبنك المركزي العراقي، ونظراً لعدم توفر معلومات كافية لم نتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا للتأكد من مدى صحة هذه الدعاوى القانونية وتأثيرها على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2010، إن وجد.
- 4 كما هو مبين في الإيضاح (17) حول البيانات المالية، قرر البنك المركزي العراقي إلغاء الاعتراف ببعض الأرصدة القديمة المستحقة للحكومات والبنوك الأجنبية في سجلاته. حقق البنك المركزي العراقي إيرادات بمبلغ 13 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2010 (2009: 108 مليون دينار عراقي) نتيجة لهذا الإلغاء، على أن يتم إلغاء المبلغ المتبقي ضمن هذه المستحقات في المستقبل. يعتقد البنك المركزي العراقي بأن هذه الأرصدة المستحقة للحكومات والبنوك الأجنبية بلغت 153,455 مليون دينار عراقي (2009: 153,455 مليون دينار عراقي) تشكل التزاماً على وزارة المالية ضمن ديون العراق الخارجية. قامت وزارة المالية بتأييد إعفاء البنك المركزي العراقي من هذه الالتزامات، إلا أننا لم نستطع التأكد من صحة هذه الأرصدة وما إذا كانت هذه الالتزامات تجاه البنك المركزي العراقي أو تجاه وزارة المالية.
- 5 لم نستلم تأييدات وتسويات لحسابات البنوك الأجنبية وحسابات السحب على المكشوف والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم 17 حول البيانات المالية والبالغة 85,851 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2010. لم نتمكن من توسيع إجراءات التدقيق للتأكد من صحة ودقة هذه الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2010.
- 6 نتيجة لغياب وظيفة وإطار عمل إدارة المخاطر لدى البنك المركزي العراقي وضعف أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فإن البيانات المالية المرفقة تفتقر إلى بعض الإيضاحات الواجبة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر الأخرى والتي كان من الواجب إيضاحها فيما لو تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

الرأي المتحفظ

برأينا، وفيما عدا تأثير الأمور الواردة في فقرة "أساس ابداء الرأي المتحفظ" أعلاه، ان وجدت، إن البيانات المالية للبنك المركزي العراقي تعبر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2010 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

فقرة توضيحية

كما هو مبين في الإيضاح (1) حول البيانات المالية، لا يسيطر البنك المركزي العراقي حالياً على الأمور الإدارية والمالية لفرعيه في أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي العراقي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة إقليم كردستان ويتم تمويل عملياتهما من قبل تلك الحكومة. بالإضافة إلى ذلك لم يتسلم البنك المركزي العراقي البيانات المالية الخاصة بفرعيه في أربيل والسليمانية وليس لديه إطلاع على سجلاتهما المحاسبية، ولذلك فإن البيانات المالية المرفقة لا تتضمن البيانات المالية لفرعي السليمانية وأربيل. إن البنك المركزي العراقي ليس لديه أية معلومات لتقييم الأهمية النسبية للبيانات المالية للفرعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2010.

أمور هامة

إن البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2009 قد تم تدقيقها من قبل مدققي حسابات آخرين والذين أبدوا رأياً متحفظاً حول هذه البيانات بتاريخ 20 حزيران 2010 وذلك بسبب ما يلي:

- 1 لم تقم وزارة المالية بتأييد المبالغ التي يمكن استردادها من صندوق التنمية للعراق إلى البنك المركزي العراقي.
- 2 عدم توفر معلومات كافية تمكن مدققي الحسابات من توسيع إجراءات التدقيق للتأكد من صحة وقيمة هذه الأرصدة.
- 3 عدم استلام أية تأييدات من المستشارين القانونيين للبنك المركزي العراقي.
- 4 عدم استلام تأييدات وتسويات الحسابات الجارية لبعض البنوك المحلية كما في 31 كانون الأول 2009.
- 5 عدم استلام تأييدات لحسابات الأرصدة المستحقة إلى وزارة المالية كما في 31 كانون الأول 2009.
- 6 لم تقم وزارة المالية بتأييد إعفاء البنك المركزي العراقي من الالتزامات المستحقة للحكومات والبنوك الأجنبية.
- 7 افتقار البيانات المالية لبعض الإيضاحات الواجبة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر الأخرى والتي كان من الواجب إيضاحها فيما لو تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7.

K P m b

بيروت - لبنان

في 30 آب 2011

البنك المركزي العراقي

بيان المركز المالي

كما في 31 كانون الأول 2010

2009	2010	إيضاح	بملايين الدينارات العراقية
			الموجودات
243,941	311,611	6	احتياطي الذهب
18,022,171	8,147,719	7	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
12,440,309	12,035,213	8	أرصدة لدى البنوك
18,741,265	35,814,046	9	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,969,090	3,969,090	10	مستحقات من وزارة المالية
4,307,174	4,216,693	11	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
84,299	86,226	13	الممتلكات والمعدات
149,572	432,270	12	موجودات أخرى
<u>57,957,821</u>	<u>65,012,868</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
24,169,401	27,507,328	14	النقد المصدر للتداول
1,184,350	396,499	15	سندات الخزينة المصدرة
25,553,451	30,617,212	16	ودائع البنوك المحلية والحكومية
240,410	243,697	17	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,863,689	3,841,215	18	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
1,502,912	2,146,691	19	أرصدة مؤسسات حكومية
96,241	63,169	20	مطلوبات أخرى
<u>56,610,454</u>	<u>64,815,811</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
100,000	100,000	21	رأس المال
2,100	803,173	21	احتياطي عام
-	200,268	21	احتياطي طوارئ
243,926	311,596	21	احتياطي إعادة تقييم الذهب
1,001,341	(1,217,980)	21	(الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة
<u>1,347,367</u>	<u>197,057</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>57,957,821</u>	<u>65,012,868</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 8 إلى 33 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية. لقد تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل محافظ البنك المركزي العراقي بتاريخ 30 آب 2011.

د. محمد عيسى
المحافظ

مدير عام الحسابات

البنك المركزي العراقي

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010

2009	2010	إيضاح	بملايين الدينارات العراقية
			الإيرادات
859,408	476,651	22	إيرادات الفوائد
(418,743)	(138,855)	23	أعباء الفوائد
440,665	337,796		صافي إيرادات الفوائد
458,838	747,137	24	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
52,483	67,670	21	ربح إعادة تقييم الذهب
1,224	21,958		استرداد مخصصات
2,474,055	(2,259,725)		(خسارة) ربح تحويل العملات الأجنبية
108	13	17	إلغاء الاعتراف بأرصدة مستحقة لدائنين خارجيين
1,764	1,369		إيرادات أخرى
3,429,137	(1,083,782)		خسائر إيرادات تشغيلية
(20,062)	(22,277)		أعباء المستخدمين
(1,368)	(2,173)		استهلاكات
(42,796)	(42,078)		الأعباء التشغيلية العامة
3,364,911	(1,150,310)		(خسارة) ربح السنة
3,364,911	(1,150,310)		مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 8 إلى 33 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البنك المركزي العراقي
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

إيضاح	رأس المال	احتياطي عام	احتياطي طوارئ	احتياطي إعادة تقييم الذهب	(الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة	المجموع
بملايين الدينارات العراقية						
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2009	100,000	2,100	-	191,443	(2,311,087)	(2,017,544)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	3,364,911	3,364,911
أرباح السنة	-	-	-	-	3,364,911	3,364,911
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	3,364,911	3,364,911
احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة	-	-	-	52,483	(52,483)	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2009	100,000	2,100	-	243,926	1,001,341	1,347,367
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2010	100,000	2,100	-	243,926	1,001,341	1,347,367
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(1,150,310)	(1,150,310)
خسارة السنة	-	-	-	-	(1,150,310)	(1,150,310)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(1,150,310)	(1,150,310)
تحويلات	-	-	-	-	-	-
تحويل الى احتياطي العام	-	801,073	-	-	(801,073)	-
تحويل الى احتياطي طوارئ	-	-	200,268	-	(200,268)	-
احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة	-	-	-	67,670	(67,670)	-
مجموع التحويلات	-	801,073	200,268	67,670	(1,069,011)	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2010	100,000	803,173	200,268	311,596	(1,217,980)	197,057

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 8 إلى 33 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البنك المركزي العراقي

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2009	2010	إيضاح	بملايين الدينارات العراقية
3,364,911	(1,150,310)		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(108)	(13)	17	(خسارة) ربح السنة
1,368	2,173		تعديلات:
(52,483)	(67,670)		أثر إلغاء الاعتراف بأرصدة داننين خارجيون
(2,343)	-		استهلاكات
3,311,345	(1,215,820)		احتياطي إعادة تقييم الذهب
4,451	2,013		استرداد مخصصات
(100,252)	(282,698)		التغير في أرصدة لدى البنوك
2,864,983	3,337,927		التغير في موجودات أخرى
(593,733)	5,063,761		التغير في النقد المصدر للتداول
(308)	3,287		التغير في ودائع البنوك المحلية
1,754,525	(22,474)		التغير في مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
(13,139,414)	643,779		التغير في مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
(19,050)	(33,072)		التغير في أرصدة مؤسسات حكومية
			التغير في مطلوبات أخرى
(5,917,453)	7,496,703		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
9,852,557	(17,072,781)		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(1,994,120)	90,481		استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(51,763)	(4,429)		استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
-	329		شراء ممتلكات ومعدات
7,806,674	(16,986,400)		عائدات من تفرغ ممتلكات ومعدات
			صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من
			الأنشطة الاستثمارية
(1,039,581)	(787,851)		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(1,039,581)	(787,851)		سندات خزينة مصدرة
849,640	(10,277,548)		صافي (الانخفاض) الزيادة في النقد وشبه النقد
29,610,840	30,460,480		أرصدة النقد وشبه النقد كما في 1 كانون الثاني
30,460,480	20,182,932	25	أرصدة النقد وشبه النقد كما في 31 كانون الأول

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 8 إلى 33 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(1) الأنشطة

تأسس البنك المركزي العراقي (مؤسسة حكومية) بموجب قانون البنك المركزي المعدل رقم (43) سنة 1947. ويقوم بأداء أنشطته بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.

إن الأهداف الأساسية للبنك المركزي العراقي هي تحقيق استقرار الأسعار المحلية والمحافظة على استقرارها، وتطوير نظام مالي سوقي مستقر وتنافسي. وبناء على هذه الأهداف يعمل البنك المركزي لتشجيع التنمية المستدامة واستثمار الموارد والنمو في العراق.

وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي تشتمل الأنشطة الرئيسية للبنك المركزي والتي يمارسها لتحقيق أهدافه على ما يلي:

- (أ) وضع وتنفيذ سياسة نقدية، بما في ذلك سياسة سعر الصرف.
- (ب) حفظ وإدارة جميع الاحتياطيات الأجنبية والعراقية الرسمية، باستثناء الأرصدة التشغيلية الخاصة بالحكومة العراقية.
- (ج) حفظ الذهب وإدارة احتياطيات الذهب الخاصة بالحكومة العراقية.
- (د) توفير خدمات السيولة للبنوك.
- (هـ) إصدار وإدارة العملة العراقية.
- (و) إنشاء ومراقبة وتطوير نظم مدفوعات سليمة وفعالة.
- (ز) إصدار التراخيص أو التصاريح للبنوك وتنظيم عمل البنوك والإشراف عليها.

يقع المقر الرئيسي للبنك المركزي في بغداد وله أربعة فروع في كل من البصرة والموصل وأربيل والسليمانية. لا يمتلك البنك المركزي سيطرة على الشؤون المالية والإدارية لفرعي أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة كردستان الإقليمية ويتم تمويلهما من قبل هذه الحكومة.

نتيجة لذلك ليس للبنك المركزي إطلاع على السجلات المحاسبية لفرعيه في أربيل والسليمانية. إن البيانات المالية المرفقة لا تتضمن البيانات المالية لفرعي أربيل والسليمانية. وليس لدى البنك المركزي أية معلومات لتقييم أهمية البيانات المالية للفرعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2010 و2009.

(2) أساس الاعداد

(أ) بيان التوافق

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء ان البيانات المالية لا تتضمن بعض الإفصاحات المتعلقة بمخاطر السيولة، ومخاطر العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر الأخرى المتعلقة بالأدوات المالية التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية حسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7. ويتطلب هذا المعيار إفصاحات تمكن مستخدم البيانات المالية من تقييم جوهريّة الأدوات المالية وطبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن هذه الأدوات.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(2) أساس الاعداد (تابع)

(ب) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الذهب الذي تم قياسه حسب القيمة العادلة.

(ج) العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

يتم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي، وهي العملة التشغيلية المعتمدة لدى البنك. إن كافة المعلومات المالية التي تم عرضها بالدينار العراقي هي مدورة إلى أقرب عدد صحيح بالملايين.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والاقتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والأعباء. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم بصورة مستمرة مراجعة التقديرات والاقتراضات التابعة لها. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي سنوات مستقبلية متأثرة.

بشكل خاص، يتم بيان المعلومات المتعلقة بنواحي التقديرات والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي يكون لها التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية في الإيضاحين رقم 4 و 5.

(3) السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المذكورة أدناه بشكل مُنسَّق على جميع السنوات الميَّنة في هذه البيانات المالية.

(أ) العملة الأجنبية

يتم تحويل العمليات المعقودة بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بتاريخ إصدار التقرير إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بهذا التاريخ. يمثل الربح أو الخسارة الناتج عن العملات الأجنبية على البنود المالية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة التشغيلية في بداية السنة بعد تعديلها وفقاً للفائدة الفعلية والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة وفقاً لسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إدراج فروقات صرف العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في بيان الأرباح والخسائر. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية والتي تقاس باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ العملية.

(ب) الذهب

تم إظهار الذهب على أساس سعر الإغلاق في سوق لندن للذهب 1410.25 دولار أميركي للأونصة كما في 31 كانون الأول 2010. يحتفظ البنك المركزي بالذهب كجزء من إدارة الاحتياطي الأجنبي ولا يوجد نية في الوقت الحالي لاستبعاده.

يتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم الذهب بسعر السوق في بيان الدخل الشامل يتم الإفصاح عن احتياطي الربح المدور من إعادة التقييم في بند منفصل ضمن بيان التغييرات في حقوق الملكية.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2010

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية

(1) الاعتراف

يعترف البنك مبدئياً بالقروض، الودائع وسندات الدين في تاريخ انشائها. يتم الاعتراف المبدئي بالموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ المعاملة عندما يلتزم البنك شراء أو بيع الموجودات. يتم الاعتراف المبدئي بباقي الموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ المعاملة عندما يصبح البنك طرفاً للأحكام التعاقدية لهذه الأداة.

يتم الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة للأصل غير المقاس لاحقاً بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر.

(2) إيقاف الاعتراف

يقوم البنك بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية الخاصة بالتدفقات النقدية لذلك الأصل، أو عندما يقوم البنك بتحويل القيمة المدرجة للأصل من خلال معاملة يتم بموجبها نقل كافة مخاطر وامتيازات الملكية للأصل بشكل أساسي، أو عندما لا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بشكل أساسي بجميع مخاطر وامتيازات الملكية ولا يحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. يتم الاعتراف بالفوائد من الأصول المالية المنقولة والمخولة بإيقاف الاعتراف بها والتي تكون منشأة أو محتفظ بها من قبل البنك، كأصل أو التزام منفصل في بيان المركز المالي. عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف في بيان الدخل بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع (1) الاعتبار المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد يتم الحصول عليه ناقصاً منه أي التزام جديد) و(2) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها مباشرة في إيرادات الدخل الشامل الأخرى.

بالنسبة للعمليات التي لا يقوم البنك بالاحتفاظ بها أو تحويل جميع المخاطر وامتيازات الملكية للأصل المالي ولكن يحتفظ بالسيطرة على الأصل، فإنه يستمر بالاعتراف بالأصل إلى حد مشاركته المستمرة، والتي يحددها مدى تعرضه للتغيرات في قيمة الأصل المنقول.

في بعض العمليات، يحتفظ البنك بالالتزام بخدمة الأصل المالي المحول مقابل رسوم. يتم إيقاف الاعتراف بالأصول المنقولة إذا استوفت معايير إيقاف الاعتراف. يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام لعقد الخدمة اعتماداً على ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (أصل) أو أقل من كافية (الالتزام) لأداء الخدمة.

يقوم البنك بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء مدتها.

(3) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما فقط عندما يكون لدى البنك حق قانوني بمقاصة المبالغ ويكون لديه نية التسديد على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الأصل وتسديد الالتزام في ذات الوقت.

يتم إظهار الإيرادات والأعباء على أساس صافي المبلغ فقط عندما تسمَح المعايير المحاسبية بذلك، أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة من مجموع العمليات المشابهة، مثال على ذلك نشاطات البنك التجارية.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

- (3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(4) قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية بالمبلغ الذي يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية بها عند الاعتراف المبدئي ناقصاً المدفوعات الأساسية زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بين المبلغ الأساسي المعترف به والمبلغ المستحق ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

(5) قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة للمبلغ الذي يمكن اعتماده على أساس استبدال الأصل، أو تسوية التزام بين الأطراف المطلعة في المعاملات المماثلة لتلك السائدة في المعاملات على أساس تجاري بتاريخ القياس. ان القيم العادلة للأدوات المالية في الميزانية العمومية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية باستثناء أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية وأرصدة المؤسسات الحكومية والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية.

(6) تحديد وقياس انخفاض القيمة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير لتحديد فيما إذا كان هنالك دليل موضوعي على تدني قيمة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر. يتم تخفيض قيمة الأصل المالي عندما يشير دليل موضوعي على حدوث خسائر بعد الاعتراف المبدئي للموجودات وأن لهذه الخسائر تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات يمكن تقديرها بصورة موثقة.

يمكن أن يتضمن أي دليل موضوعي بتدني قيمة الموجودات المالية صعوبة مالية شديدة للدائن أو المدين، التوقف عن السداد أو تقصير من قبل المدين، إعادة جدولة الدين من قبل البنك على أساس شروط لا يعتمدها البنك عادة، دلالة على إفلاس المدين، اختفاء سوق نشط لاستثمارات أو معلومات واضحة متعلقة بمجموعة من الموجودات كالتغيرات السلبية لمدفوعات الدائنين، أو المتعلقة بالاحوال الاقتصادية المتلازمة بتخلفات عن الدفع.

يتم قياس قيمة خسائر تدني الموجودات المعترف بها بالتكلفة المطفأة بالفرق ما بين القيمة الدفترية والقيمة المتوقع إستردادها على أساس تقديرات الإدارة. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر وتسجل في حساب مخصص مقابل للقروض. يتم عكس الانخفاض في خسارة القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر عند حصول حدث لاحق يسبب انخفاض في خسارة القيمة.

استثمارات مالية

(د)

يتم الاعتراف المبدئي بالاستثمارات المالية بالقيمة العادلة زائد، في حال استثمارات في أسهم وسندات ليست بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر، كلفة الصفقات المباشرة المتصاعدة ويتم قياسها لاحقاً بناء لتصنيفها كمشتراة حتى الاستحقاق، بالقيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر أو المتوفرة للبيع. ان جميع استثمارات البنك المالية مصنفة كمشتراة حتى الاستحقاق.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(د) استثمارات مالية (تابع)

مشتراة حتى الاستحقاق

إنّ الاستثمارات المشتراة حتى الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة ينتج عنها مقبوضات ثابتة أو محددة ولها إستحقاقات ثابتة ولدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها لغاية الاستحقاق وهي ليست مدرجة بالقيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر أو متوفرة للبيع.

يتم إدراج الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة مستخدماً طريقة الفائدة الفعلية. إن أي بيع أو إعادة تصنيف لقيمة هامة من الاستثمارات المحتفظ بها لغاية الاستحقاق قبل وقت طويل من إستحقاقها يحتم على البنك إعادة تصنيف جميع إستثماراته المحتفظ بها حتى الاستحقاق الى إستثمارات متوفرة للبيع ويمنع البنك من تصنيف إستثماراته حتى الاستحقاق في الفترة الحالية بالإضافة الى السنتين المالييتين المقبلتين.

(هـ) المستحقات من البنوك والقروض

إن المستحقات من البنوك والقروض هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة ومحددة ولها تاريخ استحقاق ثابت وغير متداولة في سوق نشط أو مصنفة كموجودات متاحة للبيع أو للمتاجرة أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر. يتم تقييم الإيداعات لدى بنوك والقروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بعد تنزيل أية مخصصات لتدني القيمة المستقبلية وأية مبالغ تم إطفائها. يتم تسجيل الإطفاءات ضمن بند الفوائد الدائنة في بيان الدخل، كما يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص الخسائر الائتمانية ضمن بيان الدخل.

(و) الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات وأعباء الفوائد في بيان الأرباح أو الخسائر على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر) مقابل المبالغ الصافية المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية لحساب معدل الفائدة الفعلي، يقدر البنك التدفقات النقدية المستقبلية آخذاً بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يقدر البنك التدفقات النقدية المستقبلية آخذاً بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي كل الحسومات أو العلاوات التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد المدرجة ضمن بيان الدخل الشامل التالي:

- فوائد على حوالات الخزينة والسندات،
- فوائد على البنوك ووزارة المالية،
- فوائد على سندات الخزينة المصدرة.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ز) الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات، التي تتضمن رسوم خدمات الحسابات، رسوم إدارة الاستثمارات، عمولات المبيعات، رسوم التوظيفات ورسوم أخرى على القروض الممنوحة، عند الانتهاء من تقديم الخدمة.

تتضمن أعباء الرسوم والعمولات بشكل رئيسي رسوم المعاملات والخدمات التي يتم تكبدها عند استلام الخدمة.

(ح) تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى البنك ومن الممكن قياسها بشكل معقول.

(ط) ودائع واحتياطيات البنوك المحلية

تظهر ودائع واحتياطيات البنوك المحلية بالكلفة، بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها.

(ي) أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية

تظهر المبالغ المستحقة إلى حكومات وبنوك أجنبية بالكلفة بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها، حيث أنه لا يمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها بالتكلفة المطفأة كما في 31 كانون الأول 2010.

(ك) النقد وشبه النقد

يشتمل النقد وشبه النقد على الأوراق النقدية في الصندوق وموجودات مالية ذات سيولة عالية ضمن فترة استحقاق قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإصدار والتي هي معرضة لمخاطر غير هامة للتغيير في قيمتها العادلة، تستعمل لإدارة التزامات البنك القصيرة الأجل. يتم قياس النقد وشبه النقد بالتكلفة المطفأة ضمن بيان المركز المالي

(ل) ممتلكات ومعدات

(1) الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

تتضمن التكلفة النفقات المنسوبة مباشرة للاستحواذ على الأصل. وتضاف البرامج المشتراة والتي تعتبر ضرورية لوظيفة المعدات كجزء من كلفة هذه المعدات.

يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التفرغ عن الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة عائدات التفرغ مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ويتم الاعتراف بها بالقيمة الصافية ضمن بيان الدخل الشامل.

(2) الكلفات اللاحقة

إن تكلفة الاستبدال لأي بند من الممتلكات والمعدات يتم الاعتراف بها بالقيمة الدفترية وذلك عند وجود تدفق فوائد اقتصادية مستقبلية للبنك منسوبة لهذا الأصل وامكانية قياسها بطريقة موثقة. يتم إيقاف الاعتراف بالبند المستبدل بالقيمة الدفترية. تدرج كلفة الصيانة للممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ل) ممتلكات ومعدات (تابع)

(3) الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار المقدرة لكافة الممتلكات والمعدات. بينما لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة:

المباني	20 سنة
وسائل نقل	5 سنوات
أثاث ومعدات أخرى	من 3 إلى 5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك، الأعمار الإنتاجية والقيم المستبقاة عند انتهاء كل سنة مالية.

(م) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات البنك غير المالية، بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حال وجود مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد. ان القيمة القابلة للاسترداد هي المستعملة للأصل أو القيمة العادلة ناقص كلفة قيمة البيع أيهما أكبر. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في الفترات السابقة بتاريخ كل ميزانية عمومية لإظهار أي دليل على تدني انخفاض الخسارة أو انتفاء وجودها. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة في حال وجود أي تغيير في التقديرات المستعملة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط لحدود القيمة الدفترية للأصل، صافية من الاستهلاكات والإطفاءات فيما لو لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

(ن) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصصات ما، نتيجة لحدث سابق، عندما يكون لدى البنك التزام حالي قانوني أو إنشائي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويحتمل أن يلزم إجراء تدفقات خارجة للفوائد الاقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المؤنات باستخدام تقديرات الإدارة للمخاطر المتعلقة بالالتزامات.

(س) حسابات إدارة لصالح الغير

وتمثل الأصول المحتفظ بها بصفة الأمانة ولا تعتبر ضمن أصول البنك في الميزانية.

(ع) العملة المصدرة

يلتزم البنك اتجاه العملة الورقية النقدية والمسكوكات المعدنية المصدرة كعملة قانونية في العراق بموجب قانون البنك المركزي لسنة 2004 بالقيمة الاسمية. الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية المصدرة التي يتم إعادتها إلى البنك يتم تخفيضها من رصيد العملة المصدرة. أي عملة ورقية أو مسكوكات معدنية غير مصدرة تم إعادتها محتفظ بها في خزائن البنك لا يتم إظهارها في البيانات المالية. تكلفة طباعة العملة الورقية وسك المسكوكات يتم تسجيلها في بيان الدخل عند حدوثها.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(3) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ف) الضرائب

وفقاً للمادة 44 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 فإن البنك المركزي معفى من الضريبة على الدخل أو الأرباح وبعض الضرائب والرسوم الجمركية الأخرى.

(ص) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم تعتمد بعد

المعايير والتعديلات والشروحات الجديدة المتوجبة للمرة الأولى للسنة المالية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2010 الغير متعلقة بنشاطات البنك في الوقت الراهن:

1. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الادوات المالية". تم اصدار هذا المعيار في تشرين الثاني من عام 2009. هذا المعيار هو المرحلة الاولى لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الادوات المالية: التصنيف والقياس". ان هذا المعيار يتضمن متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الاصول المالية وسوف

يؤثر على محاسبة المصرف للاصول المالية. ان هذا المعيار لا يطبق قبل 1 كانون الثاني 2013 الا انه ممكن اعتماده مبكراً. تتضمن الخصائص الرئيسية لهذا المعيار ما يلي:

- تصنف الأصول المالية في فئتي قياس: تلك التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة وتلك التي تقاس لاحقاً بالقيمة المطفأة. يتم اتخاذ قرار التصنيف عند الاعتراف الأساسي. يعتمد هذا التصنيف على النموذج العملي الذي يتبعه البنك في ادارة ادواته المالية وخصائص الاداة لجهة التدفق النقدي المتعاقد عليه.

- يتم قياس الاداة المالية لاحقاً بالقيمة المطفأة فقط اذا كانت الاداة أداة دين واذا كان هدف النموذج العملي للشركة هو الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفق النقدي المتعاقد عليه وان يمثل هذا التدفق النقدي التعاقدى قيمة التسديدات الرئيسية والفائدة فقط (اي ان يكون للاداة خصائص الدين الاساسية).

- يتم قياس جميع الأسهم لاحقاً بالقيمة العادلة. تقاس الأسهم المحتفظ بها للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال بيان الارباح والخسائر. أما بالنسبة لباقي الأسهم، فيمكن ان يتم اختيار لا رجوع عنه، عند الاعتراف الاساسي، بالخسائر او الارباح المحققة او الغير محققة للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عوضاً عن الارباح والخسائر. لا يمكن اعادة تدوير ربح او خسارة القيمة العادلة الى بيان الأرباح والخسائر.

2. معيار المحاسبة الدولي رقم 24 (المراجع) "افصاحات الاطراف الحليفة" الصادر في تشرين الثاني 2009 ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 24 "افصاحات الاطراف الحليفة" الصادر في 2003. ان معيار المحاسبة الدولي رقم 24 (المراجع) إلزامي للفترة التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني من عام 2011. إن الاعتماد المبكر، كلياً او جزئياً، مسموح. إن المعيار المراجع يوضح ويبسط تعريف الاطراف الحليفة ويزيل متطلبات للمؤسسات ذات الصلة بالحكومة للإفصاح عن تفاصيل جميع المعاملات مع الحكومة والمؤسسات ذات الصلة بالحكومة.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(4) إدارة المخاطر المالية

مقدمة ونظرة عامة

يتعرض البنك للمخاطر التالية نتيجة استخدامه للأدوات المالية:

- مخاطر ائتمانية
- مخاطر سيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرض البنك لكل من المخاطر المذكورة أعلاه وأهداف البنك وسياساته وعملياته لقياس وإدارة تلك المخاطر.

الإطار العام لإدارة المخاطر

لا يمتلك البنك المركزي العراقي وظيفة أو دائرة رسمية تعنى بإدارة المخاطر. تتركز مهام إدارة المخاطر بتقديم إطار عمل مستقل لإعداد التقارير ومراقبة والسيطرة على كافة المخاطر وتقييم مدى التعرض للمخاطر وتقييم الأداء وفرض ومراقبة التركزات والمحددات المالية الأخرى بالإضافة إلى القيام باختبارات الحساسية وخطط الطوارئ.

(أ) مخاطر ائتمانية

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. إن الحد الأعلى لمخاطر الائتمان الذي يمكن أن يتعرض له البنك المركزي تنحصر في مبالغ الميزانية العمومية للبنك المركزي بالإضافة إلى الالتزامات المبينة في الإيضاح رقم 28. ليس لدى البنك إجراءات مكتوبة لتحديد المخاطر.

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. يعطى التركيز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة.

- يمارس البنك المركزي أنشطته في منطقة جغرافية واحدة هي العراق. إن الوضع السياسي غير المستقر في المنطقة قد يؤثر سلباً على أنشطة البنك المركزي.
- كما في 31 كانون الأول 2010، 91% (2009: 87%) من ودائع الاحتياطي القانوني هي من بنوك حكومية.

كما في 31 كانون الأول 2010 إن الالتزامات التي من المحتمل أن تطرأ، إذا وجدت، لا يمكن تحديدها أو قياسها بسبب عدم توفر المعلومات الكافية كما هو موضح في الإيضاح (28) حول البيانات المالية.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر انتمائية (تابع)

إن التعرضات الانتمائية القصوى هي وفق الجدول التالي دون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تحسينات انتمائية أخرى:

2009	2010	بملايين الدينارات العراقية
16,110,435	6,614,641	أرصدة لدى بنوك مركزية
12,440,309	12,035,213	أرصدة لدى البنوك
18,741,265	35,814,046	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,969,090	3,969,090	مستحقات من وزارة المالية
4,307,174	4,216,693	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
149,572	432,270	موجودات أخرى
55,717,845	63,081,953	المجموع
52,960	52,719	التعهدات
55,770,805	63,134,672	إجمالي المخاطر الانتمائية

فيما يلي توزيع الأصول والالتزامات والبنود خارج الميزانية العمومية حسب الموقع الجغرافي:

31 كانون الأول 2010

بملايين الدينارات العراقية

التزامات انتمائية	مطلوبات	موجودات
—	60,697,292	5,815,959
52,719	4,643,345	59,728,703
52,719	65,340,637	65,544,662

العراق
دول أخرى

31 كانون الأول 2009

بملايين الدينارات العراقية

التزامات انتمائية	مطلوبات	موجودات
—	52,436,037	6,146,136
52,960	4,174,417	51,811,685
52,960	56,610,454	57,957,821

العراق
دول أخرى

القروض والتسليفات المنخفضة القيمة

إن القروض المنخفضة القيمة هي القروض والتسليفات التي يكون هناك احتمال ألا يكون بمقدار البنك تحصيل كافة المبالغ الأساسية والفوائد المستحقة وفقاً للبنود التعاقدية للقرض. يتم تجنب الفوائد على هذه القروض وتكوين المؤونات اللازمة في حال انخفاض قيمة الدين والاعتراف بالخسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لتقديرات الإدارة آخذين بعين الاعتبار الضمانات النقدية والعينية إن وجدت.

سياسة الحذف

يقوم البنك بحذف قرض أو استثمار في سندات دين وأي مخصصات لانخفاض القيمة عندما يحدد البنك أن القروض أو السندات غير قابلة للتحصيل.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر ائتمانية (تابع)

سياسة الحذف (تابع)

ويتم تحديد ذلك بعد الأخذ بالاعتبار المعلومات المتعلقة بحدوث تغييرات جذرية في الوضع المالي للمدين بحيث لا يستطيع دفع أي من التزاماته أو عندما تصبح عائدات الرهن غير كافية لتغطية مديونيته.

(ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك المركزي على الوفاء بالتزاماته عندما يحين موعد استحقاقها. لا يوجد لدى البنك المركزي سياسية رسمية لمواجهة مخاطر السيولة.

هنالك ترتيبات ما بين البنك المركزي ووزارة المالية لتحسين وضع السيولة بالعملات الأجنبية وذلك من خلال تمويل حاجات وزارة المالية من العملة المحلية مقابل تحويلات وزارة المالية إلى البنك المركزي بالدولار الأمريكي. لم يتم تحديد قيمة استحقاقات موجودات ومطلوبات البنك المركزي بناء على الترتيبات التعاقدية للسداد كما في 31 كانون الأول 2010 و 31 كانون الأول 2009. إن كافة أصول البنك المركزي إما متداولة أو بدون فترة استحقاق محددة، باستثناء سندات الخزينة والرصيد المستحق من وزارة المالية حيث يتم استحقاقهما كما في 31 كانون الأول وفقاً للتوزيع التالي:

31 كانون الأول 2010

بملايين الدينارات العراقية	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	312	16,997,229	2,249,314	16,567,191	35,814,046
مستحقات من وزارة المالية	—	—	—	3,969,090	3,969,090
	312	16,997,229	2,249,314	20,536,281	39,783,136

31 كانون الأول 2009

بملايين الدينارات العراقية	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	197,094	3,267,930	1,691,756	13,584,485	18,741,265
مستحقات من وزارة المالية	—	—	—	3,969,090	3,969,090
	197,094	3,267,930	1,691,756	17,553,575	22,710,355

إن جميع مطلوبات البنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2010 و 31 كانون الأول 2009 ليس لها تواريخ استحقاق محددة باستثناء الودائع لأجل الخاصة بالبنوك المحلية باستحقاقات أصلية 7 أيام. إن موعد سداد الأقساط والمبلغ الذي يمكن سداه من الرصيد المستحق للحكومات والبنوك الأجنبية البالغ 241,699 مليون دينار عراقي غير مؤكدة.

(ج) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من التغير في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات. لم يحدد البنك المركزي حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. إن البنك معرض لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لوجود تفاوت في إعادة تسعير فوائد مبالغ الأصول والالتزامات.

لم يقيم البنك المركزي بتحديد مستويات لمخاطر أسعار الفائدة ولم يحدد قيمة فجوات أسعار الفائدة كما في 31 كانون الأول 2010. قام البنك المركزي خلال عام 2010 بتخفيض سعر فائدة الودائع لأجل، بحيث تتراوح أسعار الفائدة على الودائع لأجل 4% للإيداع لمدة 7 أيام (2009: 5% للإيداع لمدة 7 أيام).

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)
إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2010 هي كما يلي:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أشهر	أقل من شهر	واحد
311,611	311,611	—	—	—	—	—	—
8,147,719	1,533,078	—	—	—	—	—	6,614,641
12,035,213	—	—	—	—	12,035,213	—	—
35,814,046	—	16,567,191	2,249,314	16,997,229	312	—	—
3,969,090	13,571	3,955,519	—	—	—	—	—
4,216,693	1,832,971	—	—	—	2,383,722	—	—
86,226	86,226	—	—	—	—	—	—
432,270	432,270	—	—	—	—	—	—
65,012,868	4,209,727	20,522,710	2,249,314	16,997,229	14,419,247	6,614,641	—
المطلوبات	27,507,328	—	—	—	—	—	—
396,499	—	—	—	—	396,499	—	—
30,617,212	29,551,612	—	—	—	—	1,065,600	—
243,697	243,697	—	—	—	—	—	—
3,841,215	2,321,907	—	—	—	1,519,308	—	—
2,146,691	2,146,691	—	—	—	—	—	—
63,169	63,169	—	—	—	—	—	—
64,815,811	61,834,404	—	—	—	1,915,807	1,065,600	—
197,057	197,057	—	—	—	—	—	—
65,012,868	62,031,461	—	—	—	1,915,807	1,065,600	—
—	(57,821,734)	20,522,710	2,249,314	16,997,229	12,503,440	5,549,041	—
—	—	57,821,734	37,299,024	35,049,710	18,052,481	5,549,041	—

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

إن فجوة أسعار القوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2009 هي كما يلي:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	6 أشهر إلى سنة	من 6 أشهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر واحد	بملايين الدينارات العراقية الموجدات
243,941	243,941	-	-	-	-	احتياطي الذهب
18,022,171	1,911,736	-	-	-	16,110,435	تقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
12,440,309	2,000	-	-	12,438,309	-	أرصدة لدى البنوك
18,741,265	-	13,584,485	1,691,756	197,094	-	استثمارات محقق بها حتى تاريخ
3,969,090	13,571	3,955,519	-	-	-	الاستحقاق
4,307,174	1,865,929	-	-	2,441,245	-	مستحقات من وزارة المالية
84,299	84,299	-	-	-	-	استثمارات بعمليات أجنبية لدى
149,572	149,572	-	-	-	-	صندوق النقد الدولي
57,957,821	4,271,048	17,540,004	1,691,756	15,076,648	16,110,435	ممتلكات ومعدات
						موجودات أخرى
						مجموع الموجودات
24,169,401	24,169,401	-	-	-	-	المطلوبات
1,184,350	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
25,553,451	22,750,901	-	-	1,184,350	-	سندات الخزينة المصدرة
240,410	240,410	-	-	-	2,802,550	ودائع البنوك المحلية
3,863,689	1,782,801	-	-	-	-	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
1,502,912	1,502,912	-	-	2,080,888	-	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
96,241	96,241	-	-	-	-	أرصدة مؤسسات حكومية
56,610,454	50,542,666	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
1,347,367	1,347,367	-	-	1,184,350	2,802,550	مجموع المطلوبات
57,957,821	51,890,033	-	-	-	-	حقوق الملكية
-	(47,618,985)	17,540,004	1,691,756	2,083,580	2,802,550	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	-	47,618,985	30,078,981	26,303,645	13,307,885	فرق حساسية عناصر قائمة المركز
						المالي
						فرق الحساسية التراكمي

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(4) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملة في خطر أن تتذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك المركزي الدينار العراقي عملته الرسمية. ليس للبنك المركزي سياسة لتحديد أسقف للمراكز حسب العملة. ولم تحتسب قيمة مراكز العملات كما في 31 كانون الأول 2010.

(5) استخدام التقديرات والأحكام

إن إدارة البنك مسؤولة عن تطوير، اختيار، تبويب، وتطبيق التقديرات والسياسات المحاسبية للبنك. تكمل هذه الايضاحات تفسير ادارة المخاطر المالية (راجع ايضاح رقم 4).

المصادر الرئيسية لتقدير الشكوك

مخصصات الخسائر الائتمانية

يتم تقييم خسائر انخفاض قيمة الموجودات كما هو موضح في السياسة المحاسبية رقم (3) (ج) (6). إن مخصصات انخفاض القيمة تقيم بشكل منفرد بناء على تقديرات الإدارة للقيمة القابلة للاسترداد المتوقع قبضها. وفي تخمين هذه التدفقات النقدية، تقوم إدارة البنك بتشكيل أحكام حول الموقف المالي للطرف المدين المقابل والطرق الاخرى للتسوية وصافي القيمة القابلة للتحقيق للضمانات ذات الصلة. تقيم الأصول المنخفضة القيمة حسب أهليتها وتقديرات التدفقات النقدية القابلة للاسترداد. تقوم مخصصات انخفاض القيمة الجماعية بتغطية خسائر الائتمان المتأصلة في محفظة القروض والتسليفات ذات سمات المخاطر الائتمانية المماثلة عندما يتبين وجود دليل موضوعي لانخفاض قيمة القروض والتسليفات، ولكن لا يمكن تحديد العناصر الفردية المنخفضة القيمة.

(6) احتياطي الذهب

بملايين الدينارات العراقية

2009	2010
177,477	226,710
66,132	84,478
332	423
243,941	311,611

احتياطي الذهب في خزانة البنك المركزي
احتياطي الذهب لدى بنك التسويات الدولي
مسكوكات ذهبية في خزانة البنك المركزي

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(7) نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

بملايين الدينارات العراقية

2009	2010	
1,911,736	1,533,078	نقد في الصندوق
257	5,731	حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
8,330,164	3,974,139	حساب ودائع لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
442,371	256	حساب جاري لدى بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي
2,331	5,796	حساب جاري لدى بنك فرنسا
4,686,415	—	حساب ودائع لدى بنك فرنسا
327	1,200	حساب جاري لدى بنك إيطاليا
2,648,570	2,532,595	حساب ودائع لدى بنك انكلترا
—	93,225	حساب جاري لدى بنك هولندا
—	1,699	حساب جاري لدى بنك هولندا
18,022,171	8,147,719	

(8) أرصدة لدى البنوك

بملايين الدينارات العراقية

2009	2010	إيضاح	
10,427	7,769	26	أرصدة لدى بنوك محلية وحكومية
79,066	79,685		حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
12,359,243	11,955,528		ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية
1,882,991	1,787,036		ودائع مجمدة متقدمة لدى بنوك أجنبية
14,331,727	13,830,018		مخصص تدني الأرصدة لدى بنوك محلية وحكومية
(8,427)	(7,769)		مخصص خسائر تدني الأرصدة لدى بنوك أجنبية
(1,882,991)	(1,787,036)		
12,440,309	12,035,213		

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1483 لسنة 2003 والذي يلزم جميع الدول الأعضاء التي يوجد لديها أموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية الخاصة بالحكومة العراقية السابقة أو الخاصة بهيئاتها أو مؤسساتها أو وكالاتها الحكومية الواقعة خارج العراق كما في 22 أيار 2003 بأن تقوم بتجميد هذه الأموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية وأن تحولها فوراً إلى صندوق التنمية للعراق، ما لم تكن هذه الأرصدة أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية نفسها موضوعاً لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(8) أرصدة لدى البنوك (تابع)

طلب مجلس الوزراء العراقي بتاريخ 22 تشرين الثاني 2005 من وزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة جميع أرصدة البنك المركزي لدى البنوك الأجنبية التي تم تحويلها إلى صندوق التنمية للعراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1483 لسنة 2003. حتى تاريخ إصدار البيانات المالية لم تقم وزارة المالية بتأييد المبالغ التي قد يتم إعادتها من صندوق التنمية للعراق إلى البنك المركزي والبالغة 401,310 مليون دينار عراقي ما يعادل 343 مليون دولار أميركي (2009: 389,251 مليون دينار عراقي ما يعادل 333 مليون دولار أميركي).

نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية لم يتم البنك المركزي بإعداد كشوفات التسوية الخاصة ببعض الودائع المجمدة والمتقدمة لدى البنوك الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2010.

(9) استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

بملايين الدينارات العراقية

2009	2010
3,393,000	17,155,710
(646)	(6,848)
3,392,354	17,148,862
8,603,493	7,598,061
6,745,418	4,701,278
—	6,365,845
18,741,265	35,814,046

بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
خصم غير مطفاً

بنك فرنسا - حوالات وسندات
بنك إيطاليا - سندات
بنك هولندا - سندات

(10) مستحقات من وزارة المالية

بملايين الدينارات العراقية

2009	2010	إيضاح
3,955,519	3,955,519	
13,571	13,571	
3,969,090	3,969,090	26

أرصدة لدى وزارة المالية
فوائد مستحقة

تم توقيع اتفاقية إعادة جدولة بين البنك المركزي ووزارة المالية بتاريخ 21 شباط 2006 لسداد رصيد مستحق بمبلغ 5,393,890 مليون دينار عراقي للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2005. يتم سداد المبلغ على 30 قسط ربع سنوي متساوي بقيمة 179,796 مليون دينار عراقي لكل قسط. وبفائدة سنوية مقدارها 5٪ على الرصيد القائم، استحق القسط الأول بتاريخ 31 آذار 2006.

يتم تمويل الأقساط من قبل وزارة المالية من خلال إصدار سندات خزينة مدتها سنة كل ثلاثة أشهر وتحمل فائدة سنوية بنسبة 5٪ والتي يمكن للبنك المركزي بيعها للبنوك المحلية من خلال المزادات.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(10) مستحقات من وزارة المالية (تابع)

وزارة المالية لم تسدد قيمة الأقساط البالغة 719,185 مليون دينار عراقي إلى البنك المركزي العراقي التي تخص سنة 2008 والتي يجب دفعها خلال عام 2009. في 24 كانون الأول 2009، اتفق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية على إعادة جدولة الرصيد المتبقي البالغ 3,955,591 مليون دينار عراقي. يتم سداد المبلغ على شكل أقساط ربع سنوية متساوية بقيمة 100,000 مليون دينار عراقي يستحق القسط الأول في آذار 2011.

(11) استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي

بملايين الدينارات العراقية

2009	2010	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة
2,179,760	2,141,259	1,184,000,000
2,127,414	2,075,434	1,151,866,958
4,307,174	4,216,693	2,335,866,958

حصة الاشتراك لدى
صندوق النقد الدولي
حقوق السحب الخاصة لدى
صندوق النقد الدولي

(12) موجودات أخرى

بملايين الدينارات العراقية

2009	2010
245,552	431,839
4,275	—
942	6
261	425
251,030	432,270
(101,458)	—
149,572	432,270

فوائد مستحقة
حسابات معلقة
قروض الموظفين
أخرى

مخصص تدني

خلال عام 2010، قام البنك المركزي العراقي بشطب مخصص تدني للموجودات الأخرى التالية:

2009	2010
97,183	—
4,275	—
101,458	—

بملايين الدينارات العراقية

فوائد مستحقة
حسابات معلقة

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(13) الممتلكات والمعدات

بملايين الدينارات العراقية التكلفة	أراضي	مباني	أثاث ومعدات	وسائل نقل	قيد الأتشاء	المجموع
الرصيد في 31 كانون الأول 2009	74,159	2,461	6,101	3,922	1,255	87,898
الرصيد في 1 كانون الثاني 2010	74,159	2,461	6,101	3,922	1,255	87,898
إضافات	1,854	328	1,790	2	455	4,429
استبعادات	-	-	(30)	-	(329)	(359)
الرصيد في 31 كانون الأول 2010	76,013	2,789	7,861	3,924	1,381	91,968
الاستهلاكات						
الرصيد في 31 كانون الأول 2009	-	(137)	(2,438)	(1,024)	-	(3,599)
الرصيد في 1 كانون الثاني 2010	-	(137)	(2,438)	(1,024)	-	(3,599)
استهلاكات السنة	-	(139)	(1,298)	(736)	-	(2,173)
استبعادات	-	-	30	-	-	30
الرصيد في 31 كانون الأول 2010	-	(276)	(3,706)	(1,760)	-	(5,742)
القيمة الدفترية الصافية						
كما في 31 كانون الأول 2009	74,159	2,324	3,663	2,898	1,255	84,299
كما في 1 كانون الثاني 2010	74,159	2,324	3,663	2,898	1,255	84,299
كما في 31 كانون الأول 2010	76,013	2,513	4,155	2,164	1,381	86,226

(14) النقد المصدر للتداول

بملايين الدينارات العراقية
العملة الورقية

2009	2010
24,169,401	27,507,328

(15) سندات الخزينة المصدرة

بملايين الدينارات العراقية
القيمة الاسمية
خصم غير مطلقاً

2009	2010
1,200,060	400,030
(15,710)	(3,531)
1,184,350	396,499

يتم بيع سندات الخزينة للبنوك المحلية من خلال المزاد بسعر فائدة يتراوح ما بين 5% و7% (2009: سعر الفائدة يتراوح ما بين 5% و7%) وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2010

(15) سندات الخزينة المصدرة (تابع)

يتم إصدار سندات الخزينة بفترات استحقاق أصلية تبلغ ستة أشهر وثلاثة أشهر. قام البنك المركزي خلال عام 2010 بإصدار سندات خزينة بمبلغ 1,663,070 مليون دينار عراقي. (2009: 2,400,150 مليون دينار عراقي).

إن الغرض من إصدار سندات الخزينة هو التحكم بالسيولة في السوق.

(16) ودائع البنوك المحلية والحكومية

بملايين الدينارات العراقية

2009	2010
22,727,270	29,527,981
2,802,550	1,065,600
23,631	23,631
25,553,451	30,617,212

حسابات جارية
ودائع لأجل
أخرى

وفقاً لتعليمات البنك المركزي يجب على جميع البنوك العاملة في العراق إيداع احتياطي قانوني ما نسبته 10% من مجموع ودائع العملاء لديها بالدينار العراقي و 15% من مجموع ودائع العملاء لديها بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي والاحتفاظ بما نسبته 5% من مجموع ودائع العملاء لديها بالدينار العراقي لدى البنك العامل في العراق. (2009 : يجب على جميع البنوك العاملة في العراق الاحتفاظ باحتياطي قانوني لدى البنك العامل في العراق ما نسبته 25% من مجموع ودائع العملاء). لا تستحق على حسابات الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي أية فوائد.

تتضمن ودائع البنوك المحلية كما في 31 كانون الأول 2010 رصيدا للاحتياطي القانوني بالدينار العراقي بمبلغ 993,664 مليون دينار عراقي، وتتضمن كذلك أرصدة بالدولار الأميركي بمبلغ 610,692,308 دولار أميركي ما يعادل 714,510 مليون دينار عراقي.

(17) مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية

بملايين الدينارات العراقية

2009	2010
153,455	153,455
82,148	85,851
2	4,391
4,805	-
240,410	243,697

أرصدة الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية*
حسابات جارية مدينة
أرصدة منظمات دولية
أخرى

* خلال 2007 و 2008 و 2009 و 2010 قرر البنك المركزي إلغاء الاعتراف ببعض الأرصدة القديمة المستحقة للحكومات والبنوك الأجنبية من سجلاته. حقق البنك المركزي إيراداً بمبلغ 13 مليون دينار عراقي (2009: 108 مليون دينار عراقي) نتيجة لهذا الإلغاء على أن يتم إلغاء المبلغ المتبقي لهذه المستحقات في المستقبل. يعتقد البنك المركزي بأن هذه الأرصدة تشكل التزاماً على وزارة المالية ضمن ديون العراق الخارجية. قامت وزارة المالية بتاريخ 30 أيلول 2010 بتأييد إعفاء البنك المركزي العراقي من هذه الالتزامات.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(18) مستحقات الى صندوق النقد الدولي

بملايين الدينارات العراقية

2009		2010	
مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة
2,080,888	1,134,495,508	2,044,134	1,134,495,508
1,777,572	1,014,329,000	1,791,811	1,014,329,000
5,207	2,971,000	5,248	2,971,000
22	12,580	22	12,580
3,863,689	2,151,808,088	3,841,215	2,151,808,088

تخصيصات حقوق السحب الخاصة
ضمانات صندوق النقد الدولي
العملة المحتفظ بها:
حساب صندوق النقد الدولي رقم
(1) ويشمل تعديلات تقييم العملة
حساب صندوق النقد الدولي رقم
(2) ويشمل تعديلات تقييم العملة

تمثل حقوق السحب الخاصة والبالغة 1,134,495,508 وحدة حقوق سحب خاصة تخصيصات جمهورية العراق لدى صندوق النقد الدولي. يتم توزيع حقوق السحب الخاصة بناءً على مساهمة الدول الأعضاء في دائرة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي في تاريخ التوزيع.

(19) أرصدة مؤسسات حكومية

بملايين الدينارات العراقية

2009	2010	إيضاح
939,061	1,479,454	
276,955	445,576	
232,658	167,423	
54,238	54,238	
1,502,912	2,146,691	26

مستحقات الى وزارة المالية
أرصدة مؤسسات حكومية أخرى
أرصدة فرعي السليمانية وأربيل
أخرى

(20) مطلوبات أخرى

17 مطلوبات أخرى

بملايين الدينارات العراقية

2009	2010
35,935	35,605
1,864	3,261
(9,938)	(5,457)
44,723	7,999
9,926	9,926
5,371	4,881
8,360	6,954
96,241	63,169

فوائد مستحقة غير مدفوعة
ذمم دائنة
أرصدة الحسابات المتبادلة مع الفروع
الأرصدة المعلقة*
مخصصات متنوعة
عملة معدنية مسحوبة من التداول
أخرى

* تمثل الارصدة المعلقة مطلوبات لم تتم تسويتها كما في 31 كانون الأول 2010. لم يتم تحديد أثر تسوية هذه الأرصدة على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2010.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(21) حقوق الملكية

2009	2010
100,000	100,000
2,100	803,173
—	200,268
243,926	311,596
1,001,341	(1,217,980)
1,347,367	197,057

بملايين الدينارات العراقية

رأس المال (أ)
احتياطي عام (ب)
احتياطي طوارئ (ب)
احتياطي إعادة تقييم الذهب (ج)
(الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة (د)

(أ) رأس المال

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، يتكون رأس المال المصرح به للبنك المركزي 100,000 مليون دينار عراقي يدفع بالكامل من قبل جمهورية العراق مقابل 100٪ من أسهم البنك المركزي. تملك جمهورية العراق حصرياً أسهم البنك المركزي ولا يمكن تحويل ملكيتها أو رهنها. لا يتم توزيع أية أرباح مقابل هذه الأسهم.

(ب) احتياطي عام وطوارئ

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطي عام واحتياطي للأرباح غير المتحققة.

(ج) احتياطي إعادة تقييم الذهب

بلغ احتياطي إعادة تقييم الذهب 311,596 مليون دينار عراقي. يمثل هذا المبلغ ما يلي:

2009	2010
191,443	243,926
52,483	67,670
243,926	311,596

بملايين الدينارات العراقية

احتياطي إعادة تقييم الذهب في بداية السنة
ربح إعادة تقييم الذهب للسنة
احتياطي إعادة تقييم الذهب في نهاية السنة

(د) (الخسائر المتراكمة) الأرباح المدورة

وفقاً للمادة 6 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، فإن صافي الخسارة التشغيلية يتم قيده على حساب الاحتياطي العام حتى يستنفذ ومن ثم يتم استخدام رأس المال لتغطية الخسارة. حتى تاريخ اصدار هذا التقرير، لم يصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراراً لتحميل الخسائر المتراكمة إلى الاحتياطي العام ورأس المال. إن رصيدي الاحتياطي العام ورأس المال لا يكفيان لتغطية رصيد الخسائر المتراكمة.

وفقاً للمادة 9 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، في حال أظهرت البيانات المالية المدققة للبنك المركزي العراقي زيادة قيمة التزامات ورأس مال البنك المركزي عن قيمة الأصول يقوم مجلس الإدارة بتقييم الوضع وإصدار تقرير حول أسباب وقيمة العجز. إذا قرر مجلس الإدارة وبالتشاور مع وزير المالية حاجة البنك المركزي إلى زيادة رأس المال فيتم طلب الزيادة لتدفع بالنيابة عن جمهورية العراق.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(21) حقوق الملكية (تابع)

عند تلقي هذا الطلب، يقوم وزير المالية خلال مدة لا تزيد عن شهرين بالطلب إلى الجهة المفوضة عن جمهورية العراق الموافقة على زيادة رأس مال البنك المركزي بالمبلغ المطلوب وخلال الفترة المطلوبة. في 15 آذار 2010 أرسل البنك المركزي العراقي رسالة إلى وزارة المالية يطلب فيها من الوزارة تغطية العجز الحاصل خلال 2008.

خلال عام 2009، ان صافي دخل البنك المركزي العراقي غطى الخسائر المتراكمة، ورأس المال كما في 31 كانون الأول 2009 مبلغ 1,347,367 مليون دينار عراقي.

في 30 حزيران 2010 أطلع مجلس إدارة البنك المركزي العراقي على البيانات المالية لعام 2009 وقرر تحويل المتبقي من أرباح 2009 والبالغة قيمتها 1,001,341 مليون دينار عراقي كما يلي:

- 801,073 مليون دينار عراقي في حساب احتياطي عام.
- 200,268 مليون دينار عراقي في حساب احتياطي طوارئ.

(22) إيرادات الفوائد

2009	2010	إيضاح	بملايين الدينارات العراقية
364,395	224,089	26	حوالات الخزينة والسندات
287,962	40,358		الأرصدة لدى البنوك
197,776	197,776		أرصدة لدى وزارة المالية
5,552	5,404		الودائع لليلة واحدة
3,723	9,024		أخرى
859,408	476,651		

(23) أعباء الفوائد

2009	2010	إيضاح	بملايين الدينارات العراقية
257,419	86,191	26	ودائع البنوك المحلية والحكومية
158,254	42,152		سندات الخزينة المصدرة
3,070	10,512		أخرى
418,743	138,855		

(24) صافي إيرادات الرسوم والعمولات

2009	2010	بملايين الدينارات العراقية
460,572	749,525	إيرادات الرسوم والعمولات
(1,734)	(2,388)	أعباء الرسوم والعمولات
458,838	747,137	

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(24) صافي إيرادات الرسوم والعمولات (تابع)

تتضمن إيرادات العمولات لعام 2010 عمولات بقيمة 479,700 مليون دينار (2009: 298,350 مليون دينار عراقي) ناتجة عن أوامر التحويل الصادرة عن وزارة المالية من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حسابها الجاري في البنك المركزي. يقوم البنك المركزي العراقي بشراء الدولار الأمريكي من وزارة المالية مقابل عمولة تبلغ 1% من سعر الصرف المستخدم لتحويل المبلغ المطلوب إلى الدينار العراقي.

(25) النقد وشبه النقد

2009	2010
18,022,171	8,147,719
79,066	79,685
12,359,243	11,955,528
<u>30,460,480</u>	<u>20,182,932</u>

بملايين الدينارات العراقية

نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية

(26) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

إن البنك المركزي هو مؤسسة حكومية لها معاملات مع بنوك حكومية والوزارات ومؤسسات حكومية أخرى ضمن أعمالها الاعتيادية وبأسعار الفائدة والعمولة التجارية. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في الميزانية العمومية وبيان الدخل هي كما يلي:

2009	2010	إيضاح
3,969,090	3,969,090	10
8,427	7,769	8
(8,427)	(7,769)	8
<u>3,969,090</u>	<u>3,969,090</u>	
22,211,182	28,066,903	16
1,502,912	2,146,691	19
<u>23,714,094</u>	<u>30,213,594</u>	
52,960	52,719	
<u>197,776</u>	<u>197,776</u>	
<u>378,961</u>	<u>84,569</u>	

بملايين الدينارات العراقية

(أ) الموجودات

مستحقات من وزارة المالية
مستحقات من بنك حكومي
مخصص تدني الأرصدة لدى بنوك محلية وحكومية

(ب) المطلوبات

ودائع البنوك الحكومية
أرصدة مؤسسات حكومية

(ج) خارج الميزانية

التزامات خارج بنود الميزانية بالنيابة عن الحكومة العراقية

(د) عمليات مع أطراف ذات علاقة

إيرادات فوائد من وزارة المالية
مصرف فوائد على إيداعات البنوك الحكومية

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(27) حسابات مدارة بالنيابة عن وزارة المالية

يحتفظ البنك المركزي بسجلات المدفوعات والمقبوضات النقدية الخاصة بصندوق التنمية للعراق الذي تم إنشاؤه في أيار سنة 2003 وتم الاعتراف به بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003. تدار الحسابات البنكية لصندوق التنمية للعراق بواسطة البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية وتدرج كجزء من السجلات المحاسبية للبنك المركزي. كما في 31 كانون الأول 2007 تم استبعاد حسابات صندوق التنمية للعراق من البيانات المالية للبنك المركزي، وقد نتج عن ذلك فرق بمبلغ 11,823 مليون دينار عراقي لم تتم تسويته كما في 31 كانون الأول 2007 بين أرصدة أصول صندوق التنمية للعراق والتي تزيد على أرصدة الالتزامات المقابلة لها في سجلات البنك المركزي. تم احتساب مخصص لهذا الفرق في البيانات المالية المرفقة.

خلال عام 2007 قام البنك المركزي العراقي باستثناء حسابات صندوق التنمية للعراق مع المخصص الذي تم إثباته في البيانات المالية لعام 2007 من حساباته والبيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2007. بلغت الزيادة في موجودات صندوق التنمية للعراق على مطلوباته مبلغ 5,418 مليون دينار عراقي تم حصرها والتخصيص لها في السنوات السابقة.

يحتفظ البنك المركزي بحسابات معينة تتعلق بمذكرة التفاهم الموقعة في 20 أيار 1996 بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 986 لعام 1995. كما في 31 كانون الأول 2005 تم استبعاد أرصدة حسابات مذكرة التفاهم من البيانات المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2007، وقد نتج عن ذلك فرق لم تتم تسويته بمبلغ 9,810 مليون دينار عراقي بين أرصدة موجودات مذكرة التفاهم وأرصدة المطلوبات المقابلة لها في سجلات البنك المركزي. لم يتم تحديد الأثر المالي لهذا الفرق على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي.

(28) ارتباطات والتزامات محتملة

(أ) الالتزامات الائتمانية

تتضمن الالتزامات الائتمانية اعتمادات وكفالات صادرة للوفاء بالتزامات الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.

تلزم الاعتمادات والكفالات والقبولات البنك المركزي بدفع مبالغ بالنيابة عن هذه الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى في حالة تعذر الأداء وفقاً لشروط التعاقد.

يظهر البنك المركزي كضامن لمديونية واعتمادات وكفالات خاصة بالبنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية العراقية الأخرى. إن السجلات المحاسبية للبنود خارج الميزانية العمومية غير دقيقة ولا توجد مستندات كافية لتأييد هذه الحسابات ولتأكيد سلامة وقيمة هذه الأرصدة، إن تأثير هذه الحسابات خارج الميزانية البنك المركزي العراقي العمومية على البيانات المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2010 غير مؤكد، ولم تستطع إدارة البنك المركزي احتساب قيمته في هذه المرحلة.

البنك المركزي العراقي
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2010

(28) ارتباطات والتزامات محتملة (تابع)

ان الالتزامات الانتمائية على البنك كما في 31 كانون الأول هي كما يلي:

2009	2010
34,845	34,845
18,115	17,874
52,960	52,719

بملايين الدينارات العراقية

ارتباطات بالنيابة عن الحكومة العراقية:

قروض مضمونة من قبل البنك المركزي العراقي
خطابات ضمان وقبولات

(ب) المطلوبات المحتملة

هنالك دعاوى قضائية في دول مختلفة ضد البنك المركزي لمطالبته بسداد ديون متقدمة على البنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى بمبلغ 841,758 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2010 (2009: 2,602,797 مليون دينار).

قد تتعلق بعض هذه القضايا بديون قد تمت تسويتها من خلال مشروع تسوية الديون الخارجية للعراق. حتى تاريخ إعداد هذه البيانات المالية، لا توجد معلومات كافية تتعلق بالأرصدة التي تمت تسويتها أو سددت أو أضيفت كما في 31 كانون الأول 2010 أو الأرصدة التي سوف تتم تسويتها أو سدادها بعد نهاية السنة.

نظراً لعدم توفر معلومات كافية، فإن النتيجة النهائية لهذه القضايا وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي غير مؤكد، ولم يتمكن البنك المركزي من احتساب قيمتها أو إثبات مخصص لها كما في 31 كانون الأول 2010.

تعتقد إدارة البنك المركزي العراقي بأن هذه الالتزامات، إن وجدت، هي التزامات على وزارة المالية وليست على البنك المركزي العراقي. قامت وزارة المالية بتاريخ 30 أيلول 2010 بتأييد إعفاء البنك المركزي من هذه الالتزامات.

(29) خارج الميزانية

ان البنك المركزي العراقي لكونه يتولى كافة الأمور المصرفية لوزارة المالية والوكيل المالي للحكومة العراقية كما هو منصوص عليه في قانون البنك المركزي العراقي (المادة 4 بند 1 - د)، لديه أوراق قبض خارج الميزانية بقيمة 524,826 مليون دينار عراقي التي تمثل دين صندوق النقد الدولي الى العراق لدعم الموازنة العراقية وبالتالي تكون بتصرف وزارة المالية.